بسم الله الرحمن الرحيم

المـملكة العربيـة السعـوديـــة
الرئاسـة العـامة لـتعليـم البنـات
وكالة الرئاسة لكليات البنات
كلية التربية للبنات بجـــدة

العلاقات السعودية العثمانية

(١٩٠٢-١٩٢٦م/١٣١٩-١٣٤٥هـ)

رسالة مقدمة الى قسم التاريخ للحصول على
درجة دكتوراه الفلسفة فى التاريخ تخصص تاريخ حديث ومعاصر

اعداد

المحاضرة / سعدية بنت محمد سعيد عمر الأفغانى

اشراف

الأستاذ الدكتور

زكريا سليمان بيومى

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

١٤١٦هـ /١٩٩٥م

خـــاتمـــة

تنحصر نتائج هذا البحث فى بعض الجوانب التى بدت لى هامة فى كثير من الجوانب ، ولعل من أبرز هذه الجوانب معالجة حجم العلاقة بين الدولة السعودية فى مراحلها التاريخية ، والتى تتضمن بالطبع الدعوة السلفية التصحيحية، وبين دولة الخلافة العثمانية . فمع التسليم بالخلاف الدينى الذى يمكن وصفه بالخلاف المذهبى بين الجانبين إلا أنه لم يكن يمثل السبب الرئيسى فى العداء الذى أخذ شكل الشدة فى بعض المراحل والذى حاول أغلب المؤرخين إسباغه على كل مراحل العلاقة بينهما ، وذلك لأن الدولة العثمانية كانت دولة شمولية إستطاعت أن تستوعب العديد من المذاهب والديانات والأجناس وبالتالى التقاليد والعادات ، و لم تكن فى مجموعها عوامل ضعف فى كيان هذه الدولة بقدر ماكانت دلالة على السماحة التى اكتسبتها من خلال تمسكها بمنهج الإسلام فى نظام حكمها لافى بداية ظهورها وتطورها فقط ولكن فى عديد من مراحل وجودها التاريخى . لكن هذه الدولة حين دب الضعف فيها برزت هذه العوامل ، أو استغلها أعداؤها لتكون عوامل إضعاف لها فوق ضعفها .

وكان قيام الدعوة السلفية الإسلامية التصحيحية فى جزيرة العرب والتى صاحبها قيام الكيان السياسى للدولة السعودية تعبيراً عن ضعف هذه الدولة وسعياً لملأ الفراغ الذى تركته على ساحة المشرق العربى الإسلامى أمام الهجمة الاستعمارية التى اجتاحت هذا المشرق منذ منتصف القرن الثامن عشر الميلادى / الثانى عشر الهجرى ، بعد أن كانت قد تولت صد الهجمة الاستعمارية الأولى على العالم الإسلامى فى بداية العصور الحديثة .

ولهذا فإن الخلاف بين الكيان السعودى الإسلامى الناشئ وبين دولة الخلافة العثمانية قد انحصر فى أمور سياسية ، وأسهم ضعف دولة الخلافة فى أن يكون هذا العامل ورقة تتلاعب بها القوى السياسية وفق مصالحها فى المنطقة .

كما أن من بين القضايا التى حاول هذا البحث التعرض لمناقشتها هو أن قيام كيانات محلية فى المشرق العربى الإسلامى لتتولى مسئولية التصدى للهجوم الاستعمارى تعويضاً عن الفراغ العثمانى لم تكن ترتكز على أسس أو مقومات قومية عرقية كما حاول البعض من المؤرخين أن يصورها بل كانت ترتكز فى الغالب على بعد إسلامى كامل حيث كان الجهاد ضد الأطماع الاستعمارية أو السعى لدعم الجوانب الاقتصادية على ساحل الخليج العربى أو البحر الأحمر يشكلان الدافع الأساسى لتكوّن هذه القوى وأن كلا الدافعين لايمثل أساساً قومياً، ولهذا فإن إعتبار قيام الدعوة السلفية أو الدولة السعودية على أنه كان تعبيراً عن يقظة قومية لايرتكز على أسس موضوعية .

وفيما يتصل بهذا الجانب فإن القوى السياسية التى دفعتها أطماعها للتدخل فى الجزيرة العربية كوالى مصر محمد على أو القوى الاستعمارية الأوربية فإن هذه القوى جميعها لم تنجح فى فرض كيانات أو قوى إقليمية ترتكز على العامل القومى العرقى القبلى ، وكان سعيها فى مساندة هذه الكيانات بقوة المال والسلاح وفشلها فى النهاية ، فى وقت استمرت فيه الدعوة السلفية برغم كل الصعاب والضربات التى تلقتها وواجهتها يعد تأكيداً على غلبة البعد الإسلامى على البعد القومى بكل عوامله . فقد كانت الكيانات التى سعت القوى الخارجية لإيجادها على الساحة السياسية تستند إلى نعرات قبلية فى وقت اعتاد فيه أهل الجزيرة العربية ـ كغيرهم من الشعوب الإسلامية ـ وعلى مدى فترة زمنية تاريخية طويلة أن يمنحوا ولاءهم للكيانات والقوى التى ترتكز على البعد الدينى لاعلى البعد العرقى أو القبلى أو غير ذلك .

وكانت منطقة شمر وآل الرشيد من بين هذه القوى السياسية المفتعلة التى اعتمدت فى قيامها واستمرارها على المساندات الخارجية والنعرة العرقية القبلية ، وخاضت مع أتباع الدعوة السلفية العديد من حلقات الصراع إلى أن تمكن

السلفيون الموحدون من الانتصار عليهم فى النهاية لابالقوة العسكرية فى المقام الأول بل بنشر مبادئ الدعوة بين أبنائها فسبقت مبادئ الدعوة دواعى القوة ، وسبق الدعاه القادة العسكريين فى المرحلة الثالثة من الدولة السعودية فلم تقم لهم قائمة بعد ذلك .

ومن هذا البعد كانت علاقة الدولة السعودية بقوى الخليج العربى سواء منها من كان مرتبطاً بالدولة العثمانية أم قام ليملأ الفراغ الذى تركته ، فقد اجتمعت معهم على الجهاد ضد الأوربيين مع الإلتزام بالحنكة السياسية التى فرضتها ظروف التصدى للدول الأوربية ، ولقاء دينى مع القوى التى إرتبطت بمبادئ دعوتهم كالقواسم ، وصراع مع الذين حادوا عن هذه المبادئ أو عادوها كبنى خالد فى الإحساء وبعض قوى جنوب العراق وغيرهم ، وكأن مبادئ الدعوة السلفية كانت تمثل المحور الأساسى فى علاقات الدولة السعودية فى كل مراحلها مع كافة القوى الداخلية والخارجية .

ومنذ منتصف القرن التاسع عشر الميلادى / الثالث عشر الهجرى إبتعدت السلطة العثمانية بشكل أكثر عن ذى قبل عن الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية فى نظام حكمها ، ولم تفلح محاولات السلطان عبدالحميد الثانى فى وقف هذا الركب العلمانى المؤيد من القوى الخارجية أكثر من مؤيديه على الساحة الداخلية، وأدى ذلك إلى تمكن العلمانيين القوميين من السلطة . ولهذا بدت الدولة العثمانية بشكل واضح قوة سياسية تسعى لدعم نفوذها على الولايات التى كانت ترتبط معها برباط الإسلام دون الالتزام بأى جوانب فى هذا الدين أو بهذا الرباط ، فأوجدت هذه الجوانب تذمراً وغيرة من جانب المتمسكين بتعاليم الإسلام فى هذه الولايات ، وقد حاول بعضها أن يصبغ تذمره بصبغة قومية كأشراف الحجاز ، فى حين ظل البعض الآخر محتفظاً بإطاره الإسلامى فبدا تذمره فى شكل الغيرة على هذا الدين كأتباع الدعوة السلفية التصحيحية .

وأكدت الشعوب إستمرار التفافها حول الإطار الإسلامى ، فانتصرت الدولة السعودية واستمرت ، واتسعت واستقرت ، وتبددت أحلام دعاة القومية والعرقية والقبلية أمام توجهات الشعوب .

وكان إلتفاف شعوب المنطقة ، ووجود المجاهدين من الإخوان حول الدعوة والدولة السعودية السلفية أساساً فى رسم علاقاتها على ساحات الخليج العربى ثم البحر الأحمر ، وأساساً فى نظر بريطانيا صاحبة النفوذ الأقوى فى المنطقة لهذه القوى الناشئة ، وإدراكاً لصعوبة تحديها فسلمت بالأمر الواقع ، ووقعت معها المعاهدات الودية ، ونأت بنفسها عن ركب مساندة أعدائها بعد أن أدركت عدم جدواه ، فدخل السلفيون الموحدون الحجاز كبديل عن السلطة العثمانية أو سلطة الأشراف واستكملوا بناء دولتهم المعاصرة . وفى نفس الوقت توارت السلطة العثمانية بعد أن تمكن أعداؤها منها فى الداخل والخارج ، وأدى بعدهم عن الالتزام بمنهج شريعة الإسلام إلى غروب شمسهم وابتعدت عنهم الشعوب الإسلامية ، وتركوا الميدان لقوة جعلت من الإطار الإسلامى أساساً ، فهكذا تعودت الشعوب الإسلامية أن تعطى ولاءها .

وإذا كان من الواجب التنويه عن دور الوثائق ومدى ماقدمته فى دعم الجديد فى هذا البحث فقد كان كل حرصى أن أحصل على الوثائق العثمانية ثم الوثائق الإنجليزية إلى جانب المصادر العربية حتى يمكن تحقيق المعادلة فى معالجة كل وجهات النظر للقضايا التى تعرض لها البحث دون أن يؤدى غياب إحداها إلى إهمال أى من وجهات النظر أو الانحياز إلى وجهة نظر على حساب الأخرى ربما بغير قصد . كما أود أن أنوه إلى أننى لم أعتمد على وجود بعض هذه الوثائق فى بعض المراجع أو الدراسات السابقة بل حرصت على ضرورة الحصول عليها والتعرف على مابها حتى أكون على بينة مما احتوته من معلومات وحتى ولو بدت مكررة بينى وبين استخدامات بعض الباحثين فى بعض جوانب أبحاثهم .

على أن ماينبغى توضيحه فى هذا الجانب هو أن حجم الوثائق العربية الخاصة بالقوى والأحداث داخل الجزيرة العربية يعد محدوداً أو نادراً إذا ماقيس بحجم الوثائق الإنجليزية أو الوثائق العثمانية وكان الأمر يتطلب تحليل أبعاد المتاح من كل هذه الوثائق فى إطار من الذاتية المحدودة التى يصعب إنكارها فى ميدان البحث التاريخى وإن كان هذا الأمر قد أدى إلى عدم وضوح مواقف بعض القوى بسبب ذلك إلا من خلال الوثائق الأجنبية ، وبالتالى لم تستطع المراجع العربية التى تناولت الدور السعودى فى كل مراحله وحتى استقراره ، ومن منطلق هذا الاستقرار الذى شهد المزيد منها ، فى أن تلقى الضوء على بعض الجوانب إلا على ضوء الوثائق الأجنبية أو بإهمال التصدى لبعضها الآخر . ولعل إنفراد هذا البحث بإلقاء الضوء على المقومات الإسلامية أو الإطار الإسلامى الذى أحاط الكيان السعودى السلفى فى كافة مراحل تطوره ومن خلال حلقات الصراع مع كافة القوى يعد من أهم المنجزات التى دعمتها الأحداث التاريخية .

تم بحمد الله

ملخص الرسالة

موضوع الرسالة عن العلاقات السعودية العثمانية من ١٩٠٢-١٩٢٦ (١٣٢٠-١٣٤٤)وتمثل أبعاد هذه الدراسة حلقة أخيرة من العلاقة بين الدولة السعودية الحديثة وبين الامبراطورية العثمانية التي انهارت بعد الحرب العالمية الأولى . ففي الوقت الذي كانت فيه عوامل الضعف تدب في الدولة العثمانية كانت عوامل القوة تكمن في الكيان السعودي الناشيء الذي تخطى العديد من الصعاب حتى تمكن من أن يحل محل الخلافة العثمانية . و لم تكن الدولة السعودية في كل مراحلها تعبيرا عن يقظة قومية عربية ولكنها كانت صحوة اسلامية تصحيحية تقدم للعالم الاسلامي نموذجا اسلاميا بديلا للنموذج الذي لم يتمسك به العثمانيون , وحادوا عنه مما أدى الى مزيد من ضعفهم .

والدراسة تنحصر في مقدمة وتمهيد وستة فصول وخاتمة وقائمة بأهم المصادر والمراجع العربية والأفرنجية التي استندت اليها . وكذلك نماذج من ملاحق هي الوثائق العثمانية بعد أن فتح الأرشيف العثماني أبوابه للباحثين .

المقدمة أبرزت أهمية دراسة هذا الموضوع الذي يمثل الحلقة الأخيرة من العلاقات السعودية العثمانية .

والتمهيد تناول جذور العلاقة بين الجانبين منذ الدولة السعودية الأولى وكيف أنها كانت محصورة في اطار ضيق الا أن أطماع محمد علي الوالي العثماني في مصر وكذلك الدور الانجليزي وراء دفعه حرصا على مصالحها وعملا على استمرار الوجود العثماني الضعيف الذي مكنهم من ايجاد مراكز نفوذ لهم في المشرق العربي الاسلامي .

والفصل الأول تناول بداية بناء الدولة السعودية الحديثة منذ خروج الأمير عبدالعزيز بن سعود من الكويت وصدامه مع ال الرشيد ومحاولة العثمانيين مساعدة ابن الرشيد عسكريا وماديا لكن ذلك لم يحل دون تمكن ابن سعود من استعادة الرياض , وبالتنسيق مع الشيخ مبارك في الكويت نظرا لارتباطهما من حيث المصالح ضد الدور العثماني الرشيدي في المنطقة.

وتناول الفصل الثاني استعادة ابن سعود للرياض وبداية تكوينه لدولته واستمرار الصراع الحربي حتى تشكل معوقا له في البداية لكن صموده أمامهم مكنه من فرض ارادته على هذه التحديات .

والفصل الثالث يمثل حلقة من حلقات الصراع بين ابن سعود والسلطة العثمانية ومحاولة هذه السلطة اثارة العداء ضده في الامارات العربية المختلفة سواء ال الرشيد أو أشراف الحجاز .

والفصل الرابع يشير الى دور ابن سعود في استعادة الاحساء بعد أن مكن لنفسه داخل الجزيرة العربية , وكيف أن دخوله ميدان المنافسة في الخليج العربي قد دعاه لاتخاذ سياسة حكيمة بين المنافسة العثمانية البريطانية .

وقد تناول الفصل الخامس السياسة السعودية تجاه الدولة العثمانية ابان الحرب العالمية الأولىووقوفه على الحياد ابان هذه الحرب الا بعض الصدامات التي كانت ضرورية لتثبيت أركان دولته بغض النظر عن مدى تأثير هذه الصدامات على مصالح الدول المتحاربة .

وجاء الفصل السادس ليمثل حلقة أخيرة فيما بقي من علاقات بين الكيان السعودي والدولة العثمانية المنهارة , وكيف أن الدولة السعودية قد تمكنت فيما قدمته من مقومات دينية تلتقي مع طبيعة ومصالح الشعوب قد أكدت أنها الوريث

الديني لدولة حكمت باسم الدين المشرق العربي قرابة أربعة قرون . فضمت الحجاز وعسير وتوحدت أغلب أرجاء الجزيرة العربية.

وأعتمدت الدراسة على مجموعة من الوثائق المتنوعة أولها الوثائق العثمانية من الأرشيف العثماني باستانبول , ووثائق عربية من دارة الملك عبدالعزيز , ووثائق من دار الوثائق بمصر . الى جانب الوثائق الافرنجية منها وثائق وزارة الخارجية البريطانية F.O ووثائق حكومة بريطانيا في الهند I.O الى جانب المراجع العربية وبعض المخطوطات والدوريات .

Abstract

Saudi- Ottoman Relationship
1902-1926 (1320 - 1344H)

This study throws light on the last ring of the relationship between the modern Saudi state and the Ottoman Impire which broke down after the First World War . Whereas factors of weakness were going all through the Ottoman state, those of strength were indwelling the growing Saudi being which overran several difficulties till it managed to take the place of the Ottoman Khelafa . Throughout its whole stages, the Saudi state was not only signifying a national Arabic awakeness , but also a corrective Islamic awakeness which introduced an Islamic example to replace that one unadhered to by the Ottomans, and consequently leading to more of their weaknesses.

This study consists of an introduction, a prelude, six chapters, a conclusion, and a list of main Arabic and Latin resources and references recoursed to by the researcher. Attached are also some Ottoman documents obtained from the Ottoman Archieve being made available to researchers.

The introduction explains how important it is to study this subject which represents the last ring of the Saudi - Ottoman relationship.

The prelude deals with the roots of the relationship between the two sides since the First Saudi state and how it was a limited one. But there were the greeds of Mohammed Ali,the Ottoman Wali of Egypt, with the effect of the English who were pushing him to sustain the weak Ottoman existance in the area to enable them found centres of powers in the Arab Islamic East.

The first chapter handles the commencement of establishing the modern Saudi state since Prince Abdul-Aziz Ben Saoud left Kuwait, his dispute with Al-Al-Rasheed, and the Ottomans attempt to provide Ibn Al-Rasheed with militrary aid. But this did not prevent Ibn Saoud from recapturing Riyadh by co-ordinating with Sheikh Mubarak of Kuwait because of his common interest with Ibn Saoud against the Ottomani-Rasheedi role in the area.

The second chapter deals with Ibn saoud's recapturing of Riyadh and the begining of establishing his state ,the continuity of militrary conflict which was hindering him for a while, and how he struggled till his power overwhelmed all challenges.

The third chapter represents one of the rings of struggle between Ibn Saoud and the Ottoman power and its attempt to evoke hostility against Ibn Saoud in different Arab states either Al-Alrasheed or Shareeves of Hijjaz.

The fourth chapter shows the recapturing of Al- Hassa by Ibn Saoud after he had settled his power inside the Arab Peninsula. It also shows how his involvement in the field of competition in the Arab Gulf made him maintain a wise policy among the Ottoman-British competition.

Chapter five explains the Saudi policy towards the Ottoman state during the First World War, Ibn Saoud's non-alignment during this war excluding some friendship necessary for supporting corners of his state regardless the effect of those disputes on the interests of fighting parties.

Chapter six represents the last ring of the remaining relationship between the Saudi being and the breeaking down Ottoman state. Introducing religious fundamentals which meet the nature and interests of the peoples, the Saudi state confirmed that it was the right religious hier of a state that had ruled the Arab East in the name of Islam for about four centuries. The Saudis joined Hijjaz and Asir whereas most of the Arab Peninsula was united.

The study depended on a group of verious documents, mainly the Ottoman ones obtained from the Ottoman Archieve of Istambol, together with documents from King Abdul-Aziz dar and Egypt. In addition to those ,there are the latin documents such as British Foreign Ministry's documents,and the documents of the British government in India. Arabic resources and some scripts were also used.